

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:

- فايد سارة

- حلبيتم مباركة

تحت عنوان:

دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل الإفصاح المحاسبي
- دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة -

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. سبتي اسماعيل
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بيسار عبد الحكيم
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. شوبار الياس

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِي وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿

النمل: ١٩

خبر

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن اهدى اليكم معروفًا فكافأوه
فإن لم تستطيعوا فادعوا له
وعملاً بهذا الحديث واعترافاً بالجميل نحمد الله عز وجل ونشكره
على ان وفقنا لأكمل هذا العمل المتواضع
ونتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الدكتور المشرف: {بيصار عبد الحكيم}
الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة
راجين من الله عز وجل ان يسدد خطاه ويحقق مناه
وجزاه الله عنا كل خير، كما نشكر كل عمال
وحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة

إهداء



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
لم يبقى للآخرين ما يقدمونه لي فإن والدي قد فعل كل شيء
إلى سندي وملجئي الآمن داعمي ومشجعي الدائم حين ينادوني باسمه
أسعد وأزدهي بأبي ابنته وثمرته أن رأيت انعكاس نجاحي وفرحي بريق عينة

إليك أبي العزيز

إذا رزقت بفرحة فابدأ بها مع أمك
رفيقتي وأماني بطنتي ومعلمتي الأولى
من علمتني معنى الحنان والعطاء
معنى الصبر والقوة والحب
من كان دعائها ورضاها بوصلتني في المسير

إليك أمي جميلتي

إلى من تسابق وقدم إلي الدعم وكان لي السند

أخي الوحيد هشام

*** فايد سارة ***



إهداء



الحمد لله وكفى والصلاة والسلام

على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

ومذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى أهدي ثمرة جهدي الى أعز

وأغلى انسانية في حياتي إلى من منحنتي القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، إلى من علمتني

الصبر والاجتهاد، إلى امي الغالية اطل الله في عمرها إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم

والمعرفة، إلى الذي لم يبخل عليا بأي شيء إلى من سعى من أجل راحتي ونجاحي، إلى أعظم وأعز رجل في الكون.

أبي العزيز، إلى زوجي الذي كان خير عون لي في مسيرتي الذي كان السند والعطاء والذي قدم لي الكثير

من صور الصبر وأمل ومحبة لن اقول شكرا بل سأعيش معك الشكر دائما "فيصل سليمان"

إلى العين التي أستمد منها القوة والاستمرار ابنتي الغالية "بسمة" إلى الوالدين

الثانيين اللذان كانا سنداً لي في مشواري الدراسي وغمروني بالحب

والتقدير والنصيحة والارشاد إلى اخوتي وأخواتي

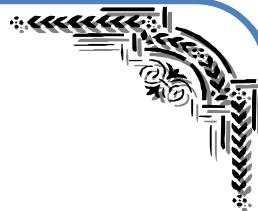
وإلى كل العائلة الكريمة إلى كل من أخذوا

بيدي نحو أفاق العلم والمعرفة

*** حليتيهم مباركة ***



فهرس المحتويات

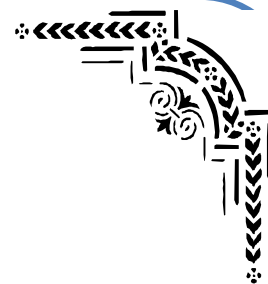
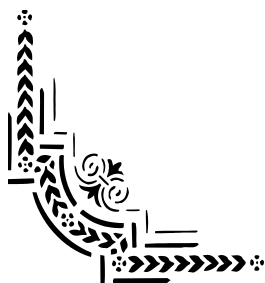


فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي	
08	تمهيد:
09	المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية
09	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية
10	المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية
13	المطلب الثالث: وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبية
15	المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية
20	المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي
20	المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي
22	المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي
26	المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي
27	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: بطاقة فنية لوحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة
35	المطلب الأول: نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة
36	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة بالمسيلة

38	المطلب الثالث: مهام مصالح المؤسسة
42	المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في وحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة
42	المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة
44	المطلب الثاني: تحليل الكشوفات المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة
52	المطلب الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تفعيل الإفصاح المحاسبي
59	الخاتمة
63	قائمة المراجع
66	قائمة الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول والأشكال



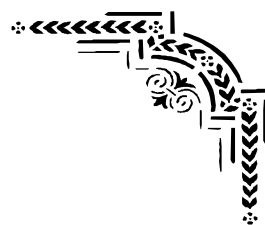
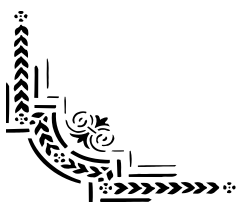
قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
40	مختلف رؤوس الأموال العاملة لمؤسسة الحضنة بالمسيلة لسنة 2020	(01)
46	احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة	(02)
47	حسابات الخزينة لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنتي 2020-2019	(03)
47	نسبة السيولة العامة	(04)
48	نسبة السيولة المقتصرة	(05)
48	نسبة السيولة الآتية	(06)
49	نسبة سيولة الأصول	(07)
49	نسبة التمويل الدائم	(08)
50	نسبة التمويل الخاص	(09)
50	نسبة الاستقلالية المالية	(10)
51	نسبة القدرة على السداد	(11)
51	نسبة المردودية الاقتصادية	(12)
52	نسبة المردودية المالية	(13)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
37	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسييلة	(01)

مقدمة



مقدمة:

نظرا للتطورات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم في عدة مجالات اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية، الأمر الذي أدى الى ظهور وتزايد المعلومات العنصر الأهم في هذه التطورات، لما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمستفيدين منها ومستخدميها.

ويعتبر نظام معلومات المحاسبية قلب المؤسسة نظرا لارتباطه بجميع نظم المعلومات الفرعية للمؤسسة، حيث يعتبر المسؤول عن إنتاج المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة، ويعد المصدر الأهم للبيانات الواجب معالجتها للحصول على المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف توفيرها لجميع الأطراف داخل المؤسسة وخارجها.

ويعتمد نظام المعلومات المحاسبية على جميع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة واليومية المتعلقة بنشاطاتها والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الفرعية الأخرى في المؤسسة، والغاية منها هي تقديم صورة وافية وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، إذ يقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها في حسابات تتضمنها الوثائق المحاسبية المساعدة في إعداد الكشوفات والتقارير المالية.

تعتبر الكشوفات المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة التي تحتاجها الأطراف المختلفة، إلا أن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، فقد يحتاج المستثمرون إلى بعض المعلومات التي قد تختلف عن المعلومات التي يحتاجها المقرضون أو كل من لهم علاقة بتلك الكشوفات المالية، لأنها تعبر عن مدى التزام المؤسسة بمعايير الإفصاح المالي والمحاسبي.

الإشكالية الرئيسية:

بناء على ما سبق تتمحور اشكالية الدراسة الرئيسية حول السؤال الرئيسي التالي:

- ما هو دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل الإفصاح المحاسبي بمؤسسة مطاحن الحنونة بالمسيلة؟

وينتقع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة التالية:

- ✓ ما هو واقع النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة؟
- ✓ ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل الإفصاح المحاسبي وإخراج القوائم المالية بمصدقية في المؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية الرئيسية في المؤسسة والتي تعتمد عليه بشكل كبير في الإفصاح المحاسبي.
- ✓ تكون القوائم المالية أكثر ملائمة وموثوقية عندما يكون نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة فعال .

أسباب اختيار الموضوع:

- من بين الأسباب التي أدت إلى اختيارنا هذا الموضوع هي:
- ✓ التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة
- ✓ موضوع محل الدراسة يندرج ضمن التخصص ؛

أهمية الدراسة:

- من المعروف أن هناك ارتباط وثيق بين نظام المعلومات المحاسبية والكشوفات المالية المفصوح عنها لأي مؤسسة تنشأ عنه أهمية بالغة تكمن أهمية هذا البحث في تبيان أهمية نظام المعلومات المحاسبي منها:

- ✓ تحديد أثر نظام المعلومات المحاسبي عند إعداد الكشوفات المالية، نظرا للدور الذي يؤديه في الرفع من فعالية ومصدقية الكشوفات المالية وكذا تعزيز الإفصاح فيها وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات السليمة؛

- ✓ الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم المؤسسات.
- ✓ إن حاجة مستخدمي الكشوفات المالية التي تخضع للإفصاح يجب أن تكون شاملة وكافية لمواجهة احتياجاتهم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

✓ يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة محل الدراسة، وكذلك تبيان أثرها على الإفصاح المحاسبي والمالي.

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكال المطروح والأسئلة الفرعية تم استخدام المنهج الوصفي، وذلك من خلال الإطلاع على الكتب والدراسات والرسائل العلمية وغيرها من المراجع ذات الاهتمام بموضوع البحث بغرض استخراج المفاهيم المتعلقة بعناصر موضوع البحث، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة الحالة للجانب التطبيقي من هذه الدراسة، وذلك من خلال إجراء تريض تطبيقي في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

حدود الدراسة:

اهتمت الدراسة أساسا بنظام المعلومات المحاسبية وكيفية تأثيره على تفعيل الإفصاح المحاسبي من خلال المعلومات المحاسبية التي يتضمنها في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

إن مضمون الدراسة وحدود إشكالياتها ونتائجها مرتبطة بالزمن الذي تمت عليه الدراسة، وكان ذلك سنتي 2019 و 2020.

الدراسات السابقة:

من خلال إعدادنا لهذا البحث، ومن خلال ما وقع بين أيدينا من مراجع تصب في الموضوع وجدنا ما هي متعلقة بنظام المعلومات المحاسبية وما هي متعلقة بالإفصاح المحاسبي. ✓ دراسة صبرينة بن عروج تحت عنوان "أهمية وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية " التي قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في جامعة الجزائر سنة 2012، حيث تم التطرق فيها إلى إبراز كيفية إعداد وصياغة القوائم المالية والإفصاح عن كل ما يتعلق بها وذلك بما يوافق متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تم

تطبيقه في المؤسسات الجزائرية سنة 2010 ومحاولة تقديمه والإحاطة بجميع جوانبه خاصة بما يتعلق بجانب القوائم المالية.

✓ دراسة مداحي عثمان تحت عنوان: " دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية " المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير سنة 2009، حيث تم التطرق فيها إلى تبين أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات كذلك تم تبين فيها الفكر المحاسبي الذي تطرق إلى الكشوفات المالية من حيث مفاهيمها وأهدافها ومفاهيم عناصر الكشوفات المالية مع التركيز على الإطار الذي جاء به مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ولجنة معايير المحاسبة الدولية وكذلك محاولة زيادة قدرة وكفاءة مستخدمي الكشوفات والتقارير المالية على التحليل واتخاذ القرارات وتمت هذه الدراسة بالوصول إلى مجموعة نتائج رئيسية من بينها أن نظام المعلومات المحاسبية من أكثر مصادر المعلومات قدرة على إنتاج تقارير وكشوفات مالية.

صعوبات الدراسة:

إن من بين الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- عدم توفر الدراسات السابقة التي تربط بين نظام المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي إلا تلك التي تم فيها استخدام أداة الاستبيان في الربط؛
- عدم توفر وثائق في المؤسسة محل الدراسة تربط بين نظام المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي.

محتوى الدراسة:

اعتمدنا في عملية معالجة الموضوع على الخطة التالية والتي تتضمن ما يلي:

المقدمة العامة وذلك تماشياً مع أسس البحث العلمي الأكاديمي محاولة في إعطاء صورة عن الموضوع بصفة عامة وتبيان خلفياته العلمية.

ومن أجل دراسة طلب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسية كما يلي:

الفصل الأول خصص للإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي حيث تم تقسيمه الى مبحثين الأول بعنوان ماهية نظام المعلومات المحاسبية والثاني تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي.

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة وتم تقسيمه كذلك إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان "بطاقة فنية لوحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة" أما المبحث الثاني بعنوان نظام المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لنظام المعلومات
المحاسبية والإفصاح المحاسبي

تمهيد:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة أحد أهم مصادر المعلومات الذي يعتمد عليه متخذ القرار في الحصول على معلومات تعينه في المواقف التي تواجهه، لذلك يجب أن يتم تصميم هذا النظام بما يتناسب مع ظروف المؤسسة وطبيعة عملياتها، لأن مخرجاته في النهاية ما هي إلا الكشوفات المالية الختامية التي يجب أن تخضع إلى معايير الإفصاح المحاسبي والمالي لإعداد التقارير المالية.

وخلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

سيتم التطرق في هذا المبحث الى تعريف نظام المعلومات المحاسبية وأهم أهدافها ووظائف النظام المعلوماتي المحاسبي وأهم مكوناتها على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

يمكن إعطاء أكثر من تعريف لنظام المعلومات المحاسبية، وأهم هذه التعريفات تتمثل فيما يلي:

التعريف الأول: "هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية يتكون من عدة نظم فرعية تعمل على بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية، لجمع الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها".¹

التعريف الثاني: "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة".²

التعريف الثالث: "هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate) وتبويب (Classefy) ومعالجة (Process) وتوصيل (Communicatif) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف ذات العلاقة".³

التعريف الرابع: "على أنه جزء من نظام المعلومات الإداري ويقتصر دوره في قياس المعلومات المحاسبية التاريخية، بغرض إعداد التقرير للأطراف الخارجية وكذلك إعداد المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية".⁴

¹ - زياد هاشم يحي السقا، قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 42.

² - ليلي ناجي، مجيد الفتلاوي، دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 32، بغداد، 2012، ص 276.

³ - حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الأزاريطة، الاسكندرية، 2009، ص 205.

⁴ - حمزة فياض رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص 64.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن، نظم المعلومات المحاسبية تسعى لتوفير المعلومات (مالية وكمية) اللازمة من أجل إعطاء الأطراف المستفيدة (الداخلية والخارجية) لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية

تتلخص المهام الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات وتقديمها لمتخذي القرارات للمؤسسة الاقتصادية، لتساعدهم في أداء مهامهم الأساسية والفرعية، وعلى ذلك يجب تصميم النظام المحاسبي بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على:

- ربط الأهداف الرئيسية والفرعية في المؤسسة بوسائل وأدوات تحقيقها؛
- عرض وتحليل نتائج أعمال المؤسسة، بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الأنشطة المختلفة بها.

حتى تتحقق فاعلية نظام المعلومات المحاسبية المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:

1. إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة:

يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها خدمة تهدف لمساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف، بوضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداة الأنشطة المختلفة".

بالتالي فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المؤسسة، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية المؤسسة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة المعلومات الواردة فيها، وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية، وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة:¹

2. توافر الدقة في إعداد التقارير:

¹ - عمارة عبد الرؤوف، دور المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012، ص ص 34-35.

تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى نظام المعلومات المحاسبية لتحقيقها، حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها، ومعيار هذه الجودة نلمسه من دقة المعلومات الواردة في هذه التقارير، ولتحقيق هذا الهدف يجب توفر عدة عناصر من بينها:

• التوازن المحاسبي.

• التحقق من صحة القيد والترحيل وتلخيص العمليات المختلفة بحيث تعكس التقارير المالية المركز المالي الفعلي للمؤسسة.

3. ملاءمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية:

بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة، وتقاس فعاليتها وفقا لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات فإنه يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمه، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فاعلية ويتحقق هذا المعيار من خلال:

• مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

• درجة التفصيل المناسبة للمدير متخذ القرار.

• تطبيق مبدأ "الإدارة بالاستثناء" بحيث تعرض على المدير الانحرافات الجوهرية فقط، كما أنه يوجد اختلاف بين محتوى ومستوى التقارير الموجهة للإدارة العليا.

4. تقديم التقارير في الوقت المناسب:

إن انجاز وتقديم التقارير في الوقت المناسب يعتبر أمرا هاما بالنسبة للقائمين على إدارة المؤسسة والمخولين لاتخاذ القرارات، فمثلا توفر معلومات على الهيكل المالي للمؤسسة في الوقت المناسب يحمي إدارة المؤسسة من اتخاذ قرارات تمويلية غير مناسبة، لذلك فإن من مهام مصمم نظام المعلومات المحاسبية التحقق من قدرة النظام الموضوع على إخراج

بيانات وتقارير دورية (أسبوعية وشهرية) عن نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي ومقارنتها بالبيانات المخططة لنفس الفترة.¹

5. توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي:

تمثل الرقابة الداخلية مجموعة النظم الموضوعة للرقابة داخل المشروع سواء الجوانب المالية أو غيرها التي توضع في سبيل سير العمل في المشروع، وكذلك لحماية كافة ممتلكات المشروع والدقة في البيانات المحاسبية وكفاءة التشغيل داخل المؤسسة، حيث أن النظام المحاسبي بصفة عامة يهدف إلى إنتاج البيانات الدقيقة والواضحة، وكذلك حماية أموال المشروع والرقابة عليها، لذلك فإن توفر أساليب الرقابة الداخلية وشروطها يعتبر هدفا هاما من أهداف النظام المحاسبي، وأن تحديد وسائل الرقابة الداخلية لا يقتصر على تصميم النماذج، والمستندات المحاسبية وتحديد مسارها، بل تمتد لمل كامل سبل العمل بالمشروع، وذلك لأنها ترتبط بكفاءة هيئة العمل والموظفين بالمشروع، وذلك لأنها ترتبط بكفاءة هيئة العمل والموظفين بالمشروع، وتقسيم العمل داخل المشروع، وتحديد معايير الأداء إثبات لكل الأعمال المنجزة.

لذلك يجب على الإدارة أن توجه النظر إلى نقاط القوة ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وأن تقدم الحلول المقترحة لمعالجة ذلك ويعمله هذا يحقق النظام المحاسبي النظام الملائم لتشغيله، وذلك من الأهداف العامة للنظام المحاسبي، كذلك تحقيق الحماية لأصول المؤسسة، وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية.

6. تحقيق التوازن بين تكلفة النظام المحاسبي وأهدافه:

يعتبر تحقيق التوازن بين تكلفة النظام المحاسبي المترتبة على تنفيذه والأهداف المرجوة منه أمرا هاما، بحيث يجب أن يولي مصمم لنظام العناية اللازمة له.

يعني ذلك أن دراسة وقياس التكاليف المترتبة على تطبيق النظام ومقارنتها بالأهداف وقدرة المشروع على استيعابها، وتعتبر من العوامل التي قد يترتب عنها إعادة النظم في

¹ - عمارة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

النظام المحاسبي، وتتم دراسة عنصر التكلفة من حيث تقييم الآثار المترتبة عن إدخال النظام والحصول على البيانات والتقارير الدقيقة والسريعة وفعالية هذه البيانات والتقارير في رفع عائد المشروع من حيث استغلال الأموال.

هذا الجانب يعتمد على دراسة على قدر كبير من التقارير والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، ومهمة المصمم في هذا الصدد هي وضع دراسة تتعلق بتكلفة النظام أمام إدارة المشروع لاتخاذ قرار قبول النظام أو رفضه أو إلغائه والقيام ببعض التعديلات، وهذا نظرا للأهمية البالغة لعنصر التكلفة في مجال تقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي.¹

المطلب الثالث: وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبي

أولا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بعدد من الوظائف أهمها:

• جمع البيانات:

يتم في هذه المرحلة الحصول على البيانات من أنظمة العمليات وتسجيلها في المستندات والوثائق اللازمة، التحقق من صفة البيانات وكيفية تسجيلها على المستندات والتأكد من شمولية المستندات وكمالها، يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناتجة عن نظم المعلومات وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة البيانات والمستندات.²

• التصنيف (Classification):

يتم طبقا لهذه العملية فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع، فمثلا بيانات نشاط المخزون قد تقسم إلى بيانات خاصة باستلام البضاعة وأخرى بإصدار أوامر الشراء وكذلك قد يتم التصنيف بجمع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.

• الترتيب (Sorting):

¹ هروال محمد أنور، دور النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص فحص محاسبي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 16.
² نواف محمد، عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية و تحليلها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 46.

يتم ترتيب البيانات في الملفات وفقا لأساس معين، فقد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحسابات العملاء وفقا لرقم حساب العميل، وقد يتم ترتيب فواتير المشتريات وفقا لرقم الفاتورة.¹

• التلخيصات (Summurization):

يتم بهذه العملية إضافة مجموعة من البيانات وعرضها في تقرير واحد، فمثلا قد يتم تلخيص عملية الإيداعات في الحسابات الجارية يوميا في تقرير واحد إجمالي بدلا من عرضها في صورة تفصيلية تشمل كل الإيداعات التي تمت خلال اليوم، ويكون الغرض من التلخيص عادة هو إعطاء فكرة إجمالية لمستخدمي البيانات عن أنشطة معينة.

• الحساب (Calculator):

يشمل العمليات الحسابية التي تجري كل البيانات مثل: الجمع والطرح والضرب والقسمة وخلافه، فمثلا احتساب أقساط اهتلاك الأصول الثابتة ومخصصات الديون المشكوكة الخاصة بالقرارات الإدارية قد تحتاج إلى نماذج رياضية معقدة مثل البرمجة الخطية وأسلوب المدخلات والمخرجات وغيرها.

• المقارنة (Comparaison):

تشمل عملية المقارنة إظهار أوجه الشبه والاختلاف بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام، وبين البيانات الخاصة بذات البضاعة والموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم.

• التخزين (Storing):

تتم بهذه العمليات حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيدا لاستخدامها في الوقت المناسب مستقبلا، أو تمهيدا لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل، وتختلف طريقة

¹ - طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، باتنة، 2009/2008، ص 87.

التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي، ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات أو دفاتر ورقية، بينما في النظام الآلي تكون أداة التخزين شرائط أسطوانات ممغنطة.

• الاسترجاع (Rècupèration):

ترتبط هذه العملية بعملية التخزين فعند تخزين البيانات لفترة ما يتم استرجاعها وإحضارها في ملفات خاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى والمخرجات تتمثل في التقارير والفواتير المالية والمحاسبية التي ينتجها النظام، وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي قد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية لأطراف خارج المشروع أو تقارير وقوائم تستخدم داخل المشروع بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.¹

ثانياً: مكونات: نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ما يلي:

- المستندات والاوراق الاثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية؛
- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعملية المالية؛
- البرامج التطبيقية المحاسبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة؛
- الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبية؛
- الوسائل الإلكترونية والاتصالات التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية؛

المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية تساعد إدارة المؤسسة بالقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، فمن خلال وظيفة التخطيط تترجم خطط الإدارة بشكل رسمي فيما يسمى الموازنات التخطيطية والتي تعبر عن رغبات وأهداف الإدارة بشكل محدود وكمي، وتحتاج الإدارة إلى تدقق المعلومات التي تبين مدى كفاءة تنفيذ الخطط، وهنا يأتي دور وظيفة الرقابة حيث يتم

¹ - طرابلسي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 87.

مقارنة بيانات الموازنة ببيانات الأداء الفعلي لفترة زمنية محددة للتعرف على الانحرافات والمشاكل ومن ثم معالجتها، أما وظيفة اتخاذ القرارات فهي تعتبر محور العمل الإداري وجوهرة العملية الإدارية، وأن نجاح أي منشأة يتوقف على حد كبير على قدرة وكفاءة القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات الرشيدة والتي لا يمكن اتخاذها إلا بتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة وبالتالي يتجلى الدور فيما يلي:

1. دور نظام المعلومات المحاسبية كأداة للتخطيط:

يخلق التخطيط الوعي لدى الإدارة ويسلط أنظارها إلى المستقبل مما يمكنها من تحديد مناطق المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة حيالها وفي الوقت المناسب، فالتخطيط يحتاج إلى دراسة ظروف المستقبل وهذه الدراسة تضع الإدارة في موقف أفضل عند التعامل مع الفرص المتاحة ويقلل من احتمالات حدوث المفاجآت.

تمر دراسة المستقبل بخمس مراحل متتالية ومترابطة مع بعضها البعض، والمعلومات المحاسبية دورا هاما في كل مرحلة من المراحل الخمس التالية:¹

- الدور المحاسبي في مرحلة تحديد الأهداف: ويختص الدور المحاسبي في المرحلة الأولى من التخطيط بتقديم بيانات عن دراسة وتحليل الأهداف الموضوعة للمنشأة.
- الدور المحاسبي في مرحلة جمع البيانات والمعلومات: تقديم بيانات عن تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح (تحليل التعادل) بغية تحديد أفضل تفاعل بين هذه المتغيرات يمكن أن يعتبر أساسا لعمليات المنشأة في الفترة المقبلة.
- الدور المحاسبي في مرحلة تجميع الموارد: تقديم البيانات بإعداد الاحتياجات والتدفقات المالية المستقبلية والتي يجب الحصول عليها من أنسب المصادر.
- الدور المحاسبي في مرحلة إعداد المعايير: تقديم البيانات الخاصة بإعداد الموازنات التخطيطية، لذلك فهو يساهم مع الإدارة - أولا- في إعداد المعايير الكمية، ثم يقوم -

¹ - بسام محمود أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، قسم المحاسبة و التمويل، غزة، ماي 2003، ص 25.

ثانياً - بتحويل هذه المعايير الكمية إلى معايير مالية في صورة موازنات تخطيطية تعكس أوجه النشاط في المنشأة خلال الفترة القادمة في صورة كمية ومالية.

• الدور المحاسبي في مرحلة إعداد خطط وسياسات العمل: تقديم البيانات الخاصة بإعداد الخطط والسياسات التفصيلية والتنسيق بينها على مستوى الإدارات المختلفة بالمنشأة.

ويؤدي المحاسب دوره بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية من خلال:

- توفير البيانات اللازمة لمراجعة الإنجازات التاريخية للمنشأة وتحديد مؤشرات الأداء الملائمة لقياس الربحية على مستوى كل منتج أو سوق على حدى.
- تحليل وعرض النتائج الفعلية لتنبؤات المنشأة، والقيام بالتقييم اللازم للأداء الفعلي على مستوى المنتج أو السوق.
- تقديم التوصيات المناسبة للمديرين المسؤولين عن وضع الخطط وتحديد المؤشرات المالية المناسبة لتقييم المشروعات مثل معدل العائد على الاستثمار، أو فترة الاسترداد، أو معدل العائد الداخلي على الاستثمار وغيرها من المؤشرات.
- تقديم المشورة للإدارة بشأن كيفية استخدام التحليلات المالية لتحقيق الأغراض الإدارية المختلفة.

2. دور نظام المعلومات المحاسبية كأداة للرقابة:

فإذا كان التخطيط يسبق الرقابة فإن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات استناداً إليه لذلك ترتبط وظائف التخطيط والرقابة ببعضها ارتباطاً قوياً ومتداخلاً إلى الحد الذي يصعب معه وضع حدود فاصلة بينهما، ولذا كان التخطيط يعتبر تقييماً أولياً للبدائل المتاحة لاختيار أفضلها لتحقيق الأهداف فإن الرقابة

بمظاهرها الرئيسية تعتبر الاختبار العلمي والمحك الحقيقي للتحقق من سلامة وجود القرارات والبرامج المقررة لتحقيقه".¹

فعملية الرقابة تحمل على متابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعية ولاكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها والتقرير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

كما تنشأ الحاجة إلى الرقابة انطلاقا من الدور الذي تقوم به الإدارة كوكيل عن الملاك (المساهمين) لحماية ممتلكاتهم والحفاظ على مصالحهم لذا فهي تتخذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتوفير أسباب الحماية وتنمية الموارد ومتابعة سير النشاط داخل المنشأة وتحقيق الأهداف المرغوبة.

الدور الهام الذي يلعبه النظام المحاسبي في مجال الوظيفة الرقابية أنه يقدم مجموعة من التقارير الرقابية للمستويات الإدارية المختلفة، والتي تهدف إلى التأكد من أن التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف المنشأة بأقل تكلفة وأحسن كفاءة ممكنة، وكذلك تساعد المديرين في التأكد من أن العمليات تسير وفق الخطة الموضوعية فكل التقارير الرقابية تحتوي على عنصرين أساسيين هما معايير أداء تخطيطية والنتائج الفعلية ومن ثم تجري عملية مقارنة بين هذين العنصرين لاكتشاف الانحرافات المادية، ومن ثم بحث أسباب حدوث الانحرافات، لكي يتم بعد ذلك تقديم الاقتراحات واتخاذ القرارات الضرورية لتجاوز الانحرافات، وبالتالي فإن الرقابة تهدف إلى قياس مدى نجاح أو فشل أقسام المنشأة في تحقيق الأهداف الموكلة إليها تحقيقها بموجب الخطة الموضوعية.

3. دور نظام المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات:

¹ - مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

لا يمكن اتخاذ القرارات في بعض الأحيان نتيجة لنقص المعلومات أو عدم توفرها أو العجز عليها ، لأن تكلفتها باهظة جدا، لذلك تعتبر نقص المعلومات من أهم المشكلات التي تعاني منها الإدارات .

العلاقة بين المعلومات والقرارات علاقة وطيدة فتوفر المعلومات بكميات هائلة بعين القوة أي توفر خيارات تنظيمية، كما أن متخذ القرار الفعال باستطاعته تحديد أفضل الخيارات ويسرعة هائلة إضافة إلى أن متخذ القرارات الذي يفتقد إلى المعلومات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها، لا يستطيع الاهتداء إلى الطريقة السليمة، فكلما قلت المعلومة المتوفرة كلما ازداد الغموض وارتفعت درجة المخاطرة وازداد احتمال عدم اتخاذ قرارات فعالة.

تنتج أهمية المعلومة من قوة تأثيرها على طبيعة القرار وحجمه ونتائجه، في السابق كان القرار الإداري تعتمد الإدارة في اتخاذه على خبرة المدير وعلى تخمينه وحدسه وهذا يحتاج إلى قدر ضئيل من المعلومات استمدها من طول خبرته أو تعامله مع الآخرين، لكن بعدما اعتمد الأسلوب العلمي الحديث في الإدارة أصبح القرار لا يتم بواسطة الحدس أو التخمين أو حتى بناء على خبرة المدير، بل يعتمد على البحث الدقيق وهذا لا يأتي إلا بجمع البيانات عن كل جوانب المشكلة ثم تحليلها وتفسيرها وترجمتها إلى واقع عن طريق نظام معلومات محاسبي فعال تساعد على اتخاذ القرار.¹

¹ - بوغليطة إلهام، أهمية و دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات، مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، العدد 13، 2013، ص ص 137-138.

المبحث الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

ارتبط الإفصاح المحاسبي بظهور شركات المساهمة والزامها بنشر قوائمها المالية دوريا حتى تستفيد الأطراف المعنية من المعلومات التي تم الإفصاح عنها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية للأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية.¹

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

وفي هذا المجال فإن الإفصاح المحاسبي والهدف من إعداد القوائم المالية كلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، حيث يمكن تعريف الإفصاح كما يلي:

التعريف الأول: إظهار القوائم المالية المنشورة جميعا، تسبق الحقائق التي تجعل هذه القوائم تعبر بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة مصدره القوائم، أي منع إخفاء أية معلومة تجعل القوائم مضللة لمن سيستخدم هذه القوائم في عملية اتخاذ القرارات.²

التعريف الثاني: "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة."³

التعريف الثالث: يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالي وأساس نجاحه، حيث يحقق الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في

¹ زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 83.

² محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، 2007، ص 46.

³ صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود (أسباب التباين وتقييم التناسق)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي بالوادي، ص 4.

السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.¹

مم سبق يتضح بأن مفهوم الإفصاح يعني توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لها الداخلية والخارجية، بحث تكون هذه المعلومات مفيدة وضرورية توضح حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونشاطها، مما يجعل هذه المعلومات تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تهدف استمرارية عمل هذه الوحدة.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم والتقارير المالية المشار إليها سابقا، وهي بصفة عامة توفير كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها.

ويلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الاسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء والبيع) لهذه الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المستقبلية، ونشر معلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة سوق المال فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.²

أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتظليل في هذه القوائم.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

¹ حسان قيطيم وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 29، العدد 1، 2007، ص 178.

² كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 19-21.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات

التالية:

أولاً- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تعد القوائم المالية مصدر مهم للمعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الفئات المستخدمة لها، الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون، والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، إلا أن هناك اختلاف في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، هذا ما يجعل معدي القوائم المالية أما خيارين:¹ الأول هو إعداد قوائم مالية حسب تعدد حاجة الفئة المستخدمة وهذا يزيد من تكلفة المعلومة، والثاني يتمثل في إصدار قوائم مالية متعددة الأغراض تلبي جميع حاجات المستخدمين وهذا الخيار غير واقعي لأنه سيجعل القوائم المالية كبيرة الحجم.

ولحل هذه المشكلة فإن مهنة المحاسبة افترضت نوعين من المستثمرين (مستخدمي

القوائم المالية):

مستثمر متوسط الفطنة (عادي) ومستثمر واعيا، وقد اعتمدت لجنة الاستثمارات والبورصة (SEC) على أن المستخدمين هم من النوع الأول وهذا خلال الفترة 1933 إلى 1973، أما هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) ومنذ تكوينها في سنة 1973 فقد أيدت النوع الثاني (مستثمر ممتن ومحترف)

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) كان أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم بحيث لا يبقى محصور بفئة معينة من المستخدمين، ويشمل كل الفئات المستخدمة الرئيسية، وقد بني هذا الموقف على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض، لذلك فقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على أن المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية يتمثل في مجموعة من الفئات التي تحتمل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين.²

¹ - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 372.

² - المرجع نفسه، ص ص 373-374.

ثانيا - تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملائمة، حيث تلتقي وجهتا نظر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها في أحد التقارير الصادرة عنها سنة 1966 بما يلي:

في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، نعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصة الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى"

لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومة معينة كلائمة أو غير ملائمة يلزم تحديد الغرض الذي ستخدم فيه أولاً، لأن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم آخر.¹

ثالثاً - تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم، كما أن هذه القوائم المالية تعد وفقاً لمجموعة من الافتراضات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.²

رابعاً - تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وكذلك الملاحق والإيضاحات التفسيرية، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم الأدوات للإفصاح عن المعلومات المحاسبية. وحتى تكون عملية الإفصاح منظمة هناك مجموعة من الأساليب العامة

(1) وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص ص 374 - 375.

(2) المرجع نفسه، ص 376.

للإفصاح تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعاً للإفصاح على النحو التالي⁽¹⁾:

■ إعداد القوائم المالية وترتيبها: إن جزءاً مهماً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المتعارف عليها يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.

■ الملاحظات الهامشية: تهدف الملاحظات الهامشية إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومة كمية أو وصفية تمثل بعض التفاصيل أو القيود على المعلومات الواردة على القوائم المالية أو معلومات إضافية أقل أهمية، إن استخدام الملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلاً عن الاعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية، بل تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل:

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛
- الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة؛
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات؛
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

¹ جودي محمد رمزي: اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، يومي 06-07/05/2012. ص 10.

■ **الملاحق:** وتشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم الإضافية ما يلي:

- قائمة التغير في المركز المالي.
- قائمة الأصول الثابتة و طرق الاهتلاك.
- قائمة المخزون السلعي.
- قائمة المدينين و مخصص الديون المشكوك فيها.

■ **تقرير المراجع:** يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى والتي غالبا ما يغض المستخدم الطرف عنها، يهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا يستخدم في الإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن المنشأة.

■ **المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة:** ترد تلك المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث والمتغيرات التي أثرت على نشاط الشركة والتوقعات المستقبلية والخطط المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا.¹

خامسا- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها

(1) جودي، محمد رمزي، مرجع سابق، ص 10.

لمستخدمي تلك المعلومات، لذلك فقد حرصت قوانين الشركات وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلزم الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بقوائم مالية مرحلية ربعية أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.¹

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي

إن من بين مرتكزات الإفصاح تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية كما أشرنا إليه سابقاً، وتبعاً لاختلاف احتياجات الأطراف المستخدمة فإنه ما يكون ملائم وضروري لطرف ما قد لا يكون بالضرورة ملائم لطرف آخر وهذا لاختلاف مستوى الخبرة، بالإضافة لرغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح، واختلاف المعلومات من قطاع لآخر وكذلك اختلاف بيئة الأعمال التجارية كل ذلك أدى إلى إعطاء الإفصاح عدة أنواع لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ومن هذه الأنواع نذكر:

أ- الإفصاح الكافي: يشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتضمنه القوائم المالية لجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها وغير مضللة.

ب- الإفصاح العادل: وهو تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات جميع الأطراف المستخدمة.

ج- الإفصاح الشامل: وهو يعني أن يكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة أي ضمان عدم إخفاء أي معلومة.

¹ حسين، عبد الجليل آل غزوي: حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعاملات المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص53.

د- الإفصاح التفاضلي: يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على "التفاصيل" أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام للتغيرات أو "التفاصيل" ويعتمد مدخل "الإفصاح التفاضلي" على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية الإفصاح المحاسبي، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عاملين رئيسيين وهما:¹
أولاً: العوامل الداخلية:

حيث يمكن تقسيم العوامل الداخلية إلى عدة عوامل أهمها:

1- عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى توفر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، مثل أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين من التقارير المالية، وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة إلى قابليتها للتحقق و المقارنة. كذلك هناك عامل يتعلق بكلفة المعلومات أو اقتصاد المعلومات، وهو محدد رئيسي لمستوى الإفصاح في القوائم المالية، ويقصد به أن تفوق المنفعة من المعلومة تكاليف إعدادها وتوفيرها لمستخدمي التقارير المالية بشكل مناسب.

2-عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

هناك عدة عوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح...إلى غير ذلك من العوامل، وقد تؤثر هذه العوامل في درجة الإفصاح في ظل ظروف معينة ويبدو ذلك فيما يلي:

¹ محمد أبو نصار وآخرون، أهمية التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان، بحث مقدم لملتقى (إدارة المعرفة في العالم العربي)، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004 ، ص 11.

أ- **حجم المشروع:** إن إعداد واستخراج المعلومات المحاسبية بشكل دقيق وتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها، يحتاج إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى، وتكاليف ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمر، وقد وجدت علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية، وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة إعداد ونشر المعلومات المحاسبية متدنية نسبياً في المشروعات الكبيرة إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

ب- **عدد المساهمين:** تبين وجود علاقة أيضاً بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى طلب المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين أو سماسرة الأوراق المالية.

ج- **إدراج المؤسسة بسوق الأوراق المالية:** إن لهذا العامل أثر مباشر في زيادة حجم الإفصاح، حيث تقوم المؤسسات المدرجة بسوق الأوراق المالية، والتي يتم التعامل في الأسهم والسندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائج أعمالها، وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة حجم الإفصاح في التقارير المالية وتحسينها والالتزام بتعليمات الإفصاح التي يحددها السوق المالي.

د- **المدقق الخارجي:** يكون في العادة للمدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات المؤسسة تأثير على درجة الإفصاح للمؤسسة، وهذا يكون من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة، أو قواعد تفرضها قوانين المهنة التي ينتمي إليها.

ثانيا: العوامل الخارجية:

لعل من ابرز العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الإفصاح ما يلي:¹

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي المؤسسة اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك المؤسسة، ومما لاشك فيه فإن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف نوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة مجموعة من الأطراف المهتمين بالمؤسسة حيث حدد "foster" (حملة الأسهم الحاليين والمحتملين، المديرين، العمال، المقرضين، الزبائن، الحكومة).

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة المالية المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في: (المستثمرين الحاليين والمحتملين، الدائنين، مستخدمين آخرين مهتمين باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات الاستثمار والإقراض وقرارات أخرى)

وبناء على لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) فإن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية هم: (حملة الأسهم والدائنون الحاليون والمتوقعون والعمال ومجموعات أخرى مهمة من المستخدمين تشمل الممولين واتحاد التجار والمحليين الماليين والإحصائيين والاقتصاديين والضرائب والسلطات التنظيمية).

أما فيما يخص الدول النامية فإن المستخدم الرئيسي للقوائم المالية هي الحكومة بقي أن نشير إلى أن طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية تختلف باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة، كنتيجة للتحول السريع نحو العولمة في الأنشطة التجارية والاستثمارية وكذلك زيادة الوعي والاهتمام بالآثار السلبية للشركات على البيئة المحيطة، أدى إلى إلزام الشركات بزيادة الإفصاح المحاسبي ونوعيته.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: إن الجهات المنظمة والمسؤولة عن وضع وتنظيم إصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة في كل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي لا توجد لها لجنة المعايير المحاسبية المالية (ASB) ، أو هيئة معايير المحاسبة فنجد أن خطة المحاسبة الوطنية هي

¹ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص 586-593.

المصدر المهم للوائح المحاسبة وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، ففي فرنسا تحتوي الخطة على ثلاثة أنواع من المعايير وهي، المعايير الإجرائية والمعايير الخاصة بالقياس ومعايير الإفصاح، حيث أن هذه الأخيرة تهتم بعملية وصف ونشر وعرض المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية.

أما في ألمانيا واليابان فإن المتطلبات القانونية هي التي تحدد المعالجات المحاسبية للعمليات في حين الدول التي تتبع المدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية وهيئة تبادل الأوراق المالية تلعب دورا مهما في تحديد درجة ومعايير الإفصاح كما في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في المملكة المتحدة بالإضافة إلى الهيئات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية (SEB) فإن قانون الشركات يؤثر ذلك على ممارسات الإفصاح.

حيث يمكن تفسير التأثير المهم لـ (SEB) في المملكة المتحدة (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات الإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات من خلال الأسواق المالية، فبسبب المنافسة بين المؤسسات للحصول على الموارد المالية اللجوء للأسواق المالية، ومنه جلب مستثمرين جدد لهذه المؤسسات مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الإفصاح.

3- المنظمات والمؤسسات المالية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات:

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):** تضم هذه المنظمة مجموعة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، حيث أصدرت سنة 1976 قواعد تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح الذي يكون مقبولا من قبل المجلس الوزاري للمنظمة، وفيما يخص بالتعليمات القطاعية أصدرت الهيئة توصيات تتعلق بالإفصاح وفقا للمناطق الجغرافية والنشاطات الرئيسية في كل مجال.

- **لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):** حيث تتكون هذه اللجنة من 100 دولة من دول العالم، حيث أصدرت العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لفهم الأسس التي أعدت عليها القوانين وتضيق هوة

الاختلافات، ففي عام 1989 طورت اللجنة إطار عام لإعداد وعرض القوائم المالية تم نشره ويتضمن ما يلي:

- توجيه وإرشاد واضعي المعايير المالية.
 - مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين في تفسير المعايير المحاسبية الدولية.
 - تحديد المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية إلى المستخدمين الخارجيين.
- إن هذه اللجنة تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدار من المعايير المحاسبية، ومن بين التوصيات بمعيارها الأول ما يلي:
- يجب أن تفصح القوائم المالية إفصاحاً واضحاً عن كل السياسات المحاسبية التي تم استخدامها .

الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة والتي تم استخدامها يجب أن يكون جزءاً مكملًا للقوائم المالية وإن تم الإفصاح عن تلك السياسات في مكان واحد.

المعالجات الخاطئة والغير السليمة لعناصر الميزانية وقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر أو أي قوائم مالية أخرى لا تعالج أو تصحح بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بيانات تفسيرية.

وقد أصدرت اللجنة في حدود الواحد والأربعين (41) معيار محاسبي دولي يتعامل مع مواضيع تؤثر على القوائم المالية للمؤسسات .

خلاصة الفصل:

إن نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات والمصدر الرئيسي للمعلومات الاقتصادية، فمن خلاله يتم تحويل المدخلات المتمثلة في الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية، كما تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

إن نجاح أي مؤسسة يتوقف على مدى سلامة وفعالية القرارات التي يتم وضعها، ورغم تنوع هذه القرارات واختلاف درجة تأثيرها على تحقيق أهداف المؤسسة في الأجلين الطويل والقصير، إلا أن جميع هذه القرارات يجب أن تكون مدروسة وتتماشى مع تغيرات المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، فجاحها مرتبط بمدى قدرتها على اتخاذ قرارات واقعية ورشيدة، وكل هذا يكون مصدره المعلومات الصحيحة والفعالة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

التمهيد:

بعد القيام بالدراسة النظرية للموضوع في الفصل الأول والتي تضمنت الاطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي والإفصاح المحاسبي، سنتناول في الفصل الثاني دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة حيث سنتطرق فيه إلى اعطاء صورة أولية عن المؤسسة محل الدراسة ومن ثم اجراء دراسة تطبيقية وذلك من خلال التحليل بواسطة النسب والمؤشرات للميزانية الخاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى معرفة واقع نظام المعلومات المحاسبية ومدى مساهمته في تفعيل الافصاح المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة.

وكل هذا سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: بطاقة فنية لوحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

المبحث الأول: بطاقة فنية لوحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة

المطلب الأول: نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة

الشركة التابعة "الحضنة" بالمسيلة أنشأت في الثاني من شهر أكتوبر 1997 (ملخص من محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 1997/09/27) في إطار إعادة هيكلة مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف إلى مجمع "الرياض سطيف" تحولت إلى شركة مساهمة رأس مالها إلى 497000000 دج سنة 2005.

أولاً: المقر الاجتماعي

تقع مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة في الشمال الشرقي لولاية المسيلة، و ذلك بمحاذاة لطريق برج بوعريريج Route de B.B.A M'sila، فهي تقع في مكان استراتيجي، حيث أن هناك العديد من المسافرين يمرون على هذا الطريق، هذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة، إذ تصبح معروفة أكثر و أكثر، مما يدعو إلى معرفة المنتجات التي تنتجها هذه المؤسسة.

ثانياً: الممتلكات:

تمتلك الشركة التابعة لمطاحن الحضنة مسمدتين و مطحنة واحدة علماً أن:

- مطحنة السميد والدقيق أنجزت من طرف الشركة السويسرية Buhler قدرتها الانتاجية 2000 قنطار يوميا (1000 قنطار قمح صلب و 1000 قنطار قمح لين).

تكلفة المشروع 22091548055 دج.

تاريخ الانطلاق في الانتاج سنة 1981.

ارتفعت القدرة الانتاجية إلى 3000 قنطار يوميا سنة 1999 بزيادة (500 قنطار قمح صلب 500 قنطار قمح لين) حيث تكلفة رفع القدرة الانتاجية كانت قدرت بحوالي: 24220225351 دج.

- مطحنة سميد من انجاز شركة ايطالية Golfetto قدرة انتاجها 4000 قنطار يوميا و تكلفة المشروع 56398610184 دج و كان تاريخ الانطلاق في الانتاج سنة 1993.

ثالثا: قدرة الطحن

القمح الصلب: 5500 Qx/J Blé dur

القمح اللين: 1500 Qx/J Blé tend

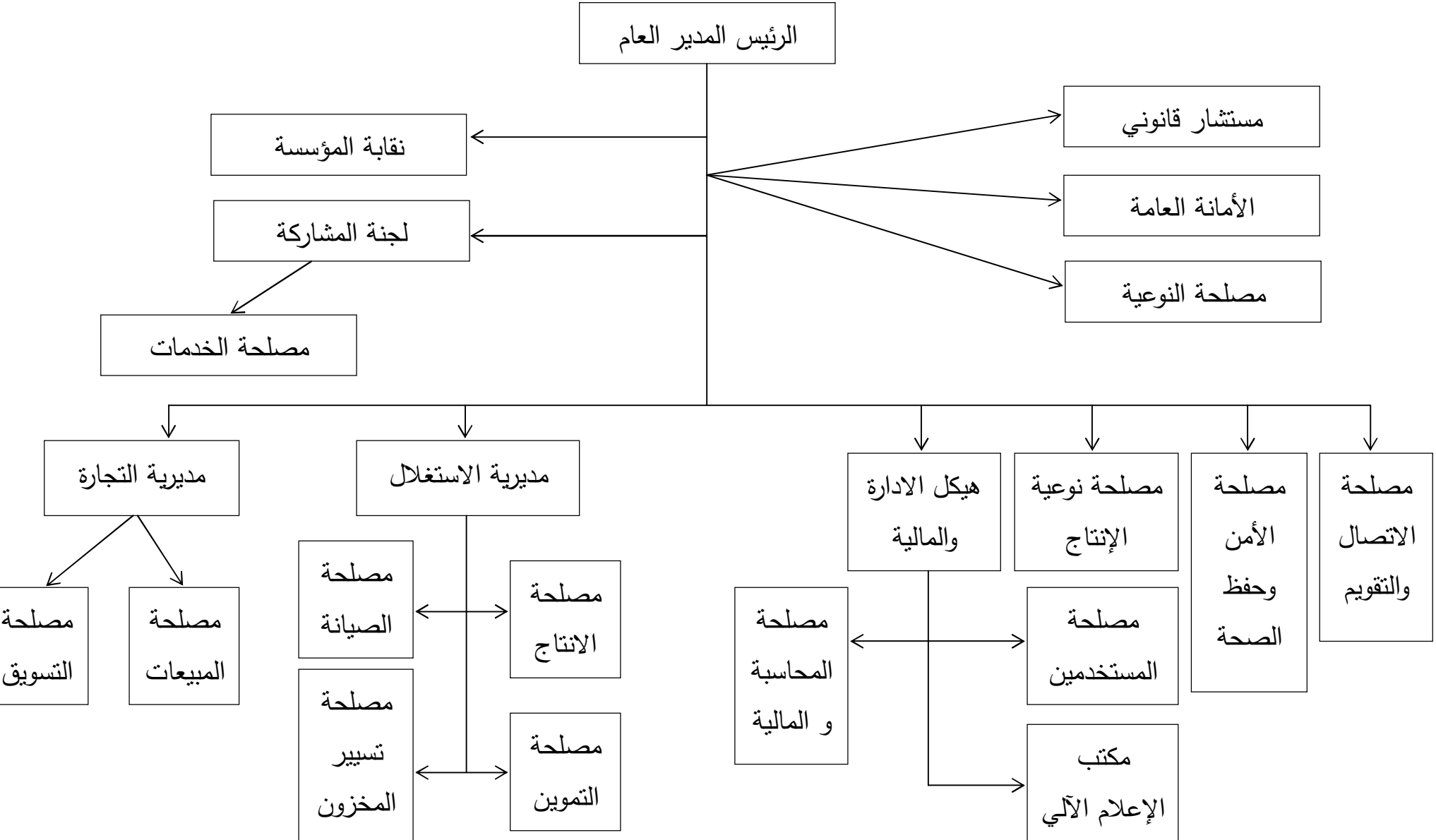
رابعا: القدرة الانتاجية

- السميد 3630 قنطار يوميا (سميد ممتاز بنسبة استخراج 66%)؛
- الدقيق 1080 قنطار يوميا (دقيق المخابز بنسبة استخراج تقر بـ 72%).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم و العمل و التركيب السلمي والاداري لدوائر ومصالح و فروع الشركة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة



المطلب الثالث: مهام مصالحي المؤسسة.

تتمثل مهام مصالحي المؤسسة فيما يلي:

1- رئيس المدير العام:

يتكفل الرئيس المدير العام بإدارة جميع شؤون الوحدة و التنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة و كذلك التنسيق بين الوحدة و مثيلاتها من نفس القطاع و الاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة، إذا و بشكل عام لا بد عليه من تنفيذ جميع المهام المناطة به لهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
 - يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
 - يقوم بالربط بين جميع الدوائر.
 - يقوم بإعلام الرئيس المدير العام برياض سطيف بالوضعية الانتاجية و المالية للمؤسسة.
 - و تنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:
 - قسم مهمته التنظيم و التسيير الداخلي "الهيكلي" للوحدة؛
 - قسم الاشراف على العمال و التسيير الاداري و المالي و المبيعات.
- أولاً: قسم التنظيم و التسيير الداخلي - الهيكل - للوحدة:
- ينقسم إلى ما يلي:

1- الأمانة العامة: تابعة للمديرية العامة و مكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد و طبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

2- مسؤول ضمان النوعية: مكلف بنوعية الانتاج وفقاً للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير انتاجية متمثلة في الجودة و مقدار المنافسة.

3- المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

4- **المستشار القانوني:** يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة و ذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني و هو المحامي لدى الشركة و المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة و مورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

5- **مكتب مساعد الأمن و الوقاية:** و مهمته حماية الشركة داخلي و كذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة و حركة مختلف وسائل النقل في الوحدة و حمايتها من مختلف الأخطار.

ثانيا: قسم الإشراف على العمال و التسيير الإداري و المالي و المبيعات:

و ينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي: مديرية التسويق، مديرية الإدارة و المالية، مديرية الاستغلال.

1-مديرية التسويق:

و هي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال و تشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

2- مديرية الإدارة و المالية:

و تنقسم إلى ثلاث مصالح و هي:

2-1- مصلحة المحاسبة و المالية: من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى و يقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات و تتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المبيعات.
- فرع تسيير المخزون.
- فرع تسيير التثبيات.
- الصندوق.
- الجباية.
- فرع التسيير المحاسبي للأجور.

2-2- مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال و كيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكيف الوسط العمالي و ذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع هذه المصلحة إلى:

• فرع تسيير المستخدمين.

• فرع الخدمات الاجتماعية.

2-3- مصلحة الوسائل العامة: و من مهامها:

- متابعة جميع الأشغال و الترميمات التابعة للوحدة.

- المتابعة الميدانية للاستثمارات.

2-4- مكتب الإعلام الآلي: و يعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي و متطلباته.

3-مديرية الاستغلال:

و هي مسؤولة عن إدارة كل المراحل التي يمر بها المنتج من شراء، صيانة، تخزين و انتاج. و تنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

3-1- مصلحة التموين: و من مهامها ما يلي:

• شراء الحبوب و المواد الأولية التي تدخل في عملية الانتاج.

• تزويد مختلف المصالح و المديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم و الانتاج.

3-2- مصلحة الصيانة: و يشغلها رئيس المصلحة و مهمته اصلاح العطب الخاص بالآلات

الانتاج و تشغيل هذه الأجهزة 24/سا و تتفرع هذه المصلحة إلى:

• فرع الإلكتروميكانيك و الكهرباء: و مهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات و المكيفات.

• فرع الميكانيك العام: و هو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن و الشاحنات.

3-3- مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الولية و المنتجات و دورها الرئيسي هو

تسجيل حركة المخزون و القيام بعمليات الجرد الشهرية و السنوية، و تتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة

في:

• فرع استقبال و تخزين الحبوب.

• فرع تسيير مخزونات الأكياس.

• فرع تسيير قطع الغيار و التجهيزات.

3-4- مصلحة الانتاج: مهمتها خاصة بالعملية الانتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الانتاجية و تهتم برسم و تنظيم مخطط الانتاج و عمليات تنفيذه في ورشات الانتاج و العمل على احترام كل مراحل الانتاج و طرق تنفيذها محددة علمياً و تنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

• مصنع التحويل رقم (1): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد، و ذلك ببطاقة انتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة؛

• مصنع التحويل رقم (2): يضم آلات تحويل القمح الصلب و اللين إلى دقيق و فرينة على الترتيب، و ذلك ببطاقة انتاجية قدرها 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع:

• فرع محاسبة المواد؛

• فرع الطحن و الانتاج؛

• فرع الشحن و التوضيب.

و يوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة و كذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الانتاج و ذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة و لهذا تعتبر من أهم المصالح.

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

إن نظام المعلومات المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة مثله مثل أي نظام، فهو يمر بثلاث

مراحل وهي:

أولاً: المدخلات

وهي مجموعة النظم الفرعية الموزعة حسب مصالح المؤسسة، فكل مصلحة لها نظام معلومات خاص بها حيث يوجد بالمؤسسة نظام معلومات التمويل، التخزين، الانتاج، الصيانة المبيعات والتوزيع والاستثمارات وكذلك نظام معلومات الخاص بالموارد البشرية، وتمثل هذه الأنظمة في مجملها جزء من المدخلات الخاصة بالنظام الكلي وهو نظام المعلومات المحاسبي، حيث أن عمل هذه الأنظمة يكون على مستوى كل مصلحة فقط، وهو جمع وتصنيف وتلخيص البيانات.

ومن ثم معالجتها وتحويلها الى معلومات أولية ليتم بعد ذلك نقلها الى مصلحة المحاسبة والمالية من أجل المعالجة النهائية لها فمثلا هناك:

1-نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالتمويل: في مؤسسة مطاحن الحضنة نظام المعلومات

الخاص بالتمويل هو نظام فرعي يقوم بجمع المعلومات والبيانات على مستوى مصلحة التمويل، بحيث تبدأ عملية التمويل من تحرير وصل طلبية الى مصلحة المخزونات التي تقوم بدورها بتحرير طلب تمويل و الاتصال بالمورد وفور وصول الطلبية وقبل دخولها الى المخازن تمر بعملية مراقبتها والموافقة عليها من طرف مصلحة التمويل التي تقوم بدورها بإدخال البيانات الخاصة بهذا المنتج في برنامج خاص معد داخليا لتقوم بعدها مصلحة التخزين وبعد استلام هذه المواد وإدخالها الى المخازن بتسجيلها في برنامج خاص على مستوى مصلحة التخزين.

2-نظام المعلومات الخاص بالتخزين: في مؤسسة مطاحن الحضنة يتم استلام المواد الأولية

التمثلة في (القمح اللين والقمح الصلب، وقطع الغيار) على مستوى مصلحة التخزين التي

تقوم بفحص المواد وتسجيلها في برنامج خاص بتسيير المخزونات معد من طرف المؤسسة داخليا ليتم بعدها معالجة هذه البيانات بواسطة الحاسوب ثم إعداد جداول وكشوفات خاصة بالمخزونات مثل وصول الاستلام.

3-نظام المعلومات الخاص بالإنتاج: إن مصلحة الإنتاج تابعة في الهيكل التنظيمي الى مديرية الاستغلال، بحيث تقوم مصلحة المالية والمحاسبة بإعداد توقعات سنوية وشهرية استنادا الى البيانات المتحصل عليها من مصلحة تسيير المخزونات هذه البيانات تأتي على شكل دفاتر ومستندات وتتمثل في الكميات المستلمة من المواد الأولية ونوعها أو البيانات التي تصدرها على مستواها كحجم الإنتاج ونوع المنتج والكميات المستهلكة من المواد الأولية والطاقة الانتاجية للآلات وغيرها من البيانات.

4-نظام المعلومات الخاص بالمبيعات: نظام المعلومات الخاص بالمبيعات يقوم بتحويل البيانات الى معلومات ويكون على مستوى المصلحة التجارية والتي تتمثل في المرحلة الأخيرة في دورة البيانات داخل المؤسسة لأن مصلحة المبيعات هي التي تتعامل مع المنتجات بصورة نهائية. فنظام المعلومات الخاص بالمبيعات وكغيره من الأنظمة يجب عليه أن يوفر بيانات مختلفة والتي تخص العملاء من جهة والمنتجات من جهة أخرى فالزبون وقبل قيامه بعملية الشراء يجب عليه إعطاء بياناته الخاصة كحالته في السوق وحسابه البنكي وغيرها من المعلومات هذه الأخيرة تعطى عند أول عملية شراء وتبقى في الأرشيف ليتم الرجوع اليها بطريقة الية عند الحاجة، اما بالنسبة، للزبائن المتميزين فان للمؤسسة معايير اختيارهم فعند قيامهم بعمليات شراء معينة تقوم المؤسسة بتصنيفهم كعملاء مميزين تقدم لهم حسومات وامتيازات

بالنسبة للمنتجات فالمؤسسة لا تصنف المنتجات حسب درجة تميزها بحيث أن كل ما ينتج يباع بحيث تقوم المصلحة التجارية بإرسال الطلبات الى قسم الإنتاج ليقوم بتوفيرها بعد مدة معينة، كل هذه البيانات يتم معالجتها على مستوى مصلحة الإنتاج للحصول على معلومات أولية ترسل الى مصلحة المحاسبة والمالية من أجل المعالجة النهائية.

كما أنه يوجد تداخل بين المصالح في انتقال البيانات فيما بينها، فهناك بيانات تتم معالجتها وتصبح معلومات أولية تذهب الى مصلحة أخرى لتكون بيانات بالنسبة لها، مثل ما يحدث بين مصلحة المبيعات ومصلحة الانتاج .

وبالإضافة إلى البيانات التي توفرها مجموعة الأنظمة الفرعية هناك مدخلات أخرى يتحصل عليها نظام المعلومات المحاسبية لمؤسسة الحضنة من مصادر أخرى كالبيانات التي تأتي في شكل أوامر من المستويات العليا أو البيانات التي تأتي من خارج النظام، أي محيط المؤسسة الخارجي.

ثانيا: المعالجة

تتم المعالجة لنظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة مطاحن الحضنة على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية التي تتكون من عدة أقسام سيتم التطرق اليها في المطلب القادم.

ثالثا: المخرجات

وهي عبارة عن المحصلة الأخيرة التي تتحول فيها البيانات بعد معالجتها الى معلومات نهائية قبالة للاستخدام في شكل تقارير وجداول مثل: حساب النتائج، ميزان المراجعة، الميزانية،... الخ لتتوجه هذه التقارير والميزانيات إلى المستويات العليا من الادارة والجهات المسؤولة من أجل اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية بواسطة المؤشرات والنسب المالية

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة وتمول عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون لأجل.

اولا: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يمكن تحليل الهيكل المالي ومعرفة مصادر تمويل المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة لسنة 2020.

1. رأس المال العامل: إن من أهم المؤشرات التي تستخدم لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة نجد رأس المال العامل والجدول الموالي يوضح لنا حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لسنة 2020.

ويحسب من أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

جدول رقم 01: مختلف رؤوس الأموال العاملة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

سنة 2020.

سنة 2020	سنة 2019	البيان
2698551459.17	2649170198.64	الأموال الدائمة
1772053833.35	1849200393.16	الأصول الثابتة
926497625.82	799969805.48	رأس المال العامل الدائم
1330388717.47	1122087660.11	رأس المال العامل الإجمالي (مجموع الأصول المتداولة)
3102442550.82	297188053.27	مجموع الخصوم
2608105086.98	2568010172.69	الأموال الخاصة
494337463.64	403277880.58	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

أ- بالنسبة لرأس المال العامل الدائم: نلاحظ من خلال الجدول 03 أن رأس المال العامل الدائم موجب وهذا يدل على أن المؤسسة في توازن مالي لا بأس به، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين الماليين مع المؤسسة، كما يدل التوازن المالي الذي تتمتع به المؤسسة على أن هناك هامش أمان تستطيع تسديد التزاماتها اتجاه الغير كتسديد قروضها قصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة مع استحقاقية الديون قصيرة الأجل.

ب- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ من الجدول رقم 03 تزايد في رأس النمال العامل الإجمالي بمقدار 208301057.36 دج ويعود ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.

ج- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.

2- حساب احتياجات رأس المال العامل: ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = أصول متداولة - أصول غير متداولة

جدول رقم 02: احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة

سنة 2020	سنة 2019	البيان
221981738.93	363802493.26	أصول متداولة
403891091.65	322117854.63	أصول غير متداولة
181909352.72	41684638.63	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن الديون أكبر من الأصول المتداولة وهذا يدل على اللجوء المفرط للمؤسسة للقروض قصيرة الأجل لتغطية أصولها المتداولة وزيادة الأنشطة التشغيلية ولهذا لا بد من مراجعة الاستراتيجية المالية المتبعة.

3- حساب الخزينة: يتم حساب الخزينة وفق العلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

أو من خلال العلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال

جدول رقم 03: يوضح الخزينة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

البيان	سنة 2019	سنة 2020
- رأس المال العامل الصافي.	799969805.48	926497625.82
- احتياجات رأس المال العامل.	41684638.63	181909352.72 -
الخزينة	758285166.85	1108406978.54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة وهي وضعية حسنة للمؤسسة بحيث نلاحظ ارتفاع قيمة الخزينة في سنة 2020 بمقدار 350121811.69 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في القيم الجاهزة خلال السنة.

ثانيا: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة النسب المالية

من خلال الميزانيات المالية السابقة سنقوم بحساب وتحليل مختلف النسب المالية.

الفرع الأول: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة.

1- نسبة السيولة العامة:

جدول رقم 04: نسبة السيولة العامة

البيان/السنوات	سنة 2019	سنة 2020
أصول متداولة	1122087660.11	1330388717.47
ديون قصيرة الأجل	322117854.63	403891091.65
السيولة العامة	3.48	3.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

نلاحظ من أن نسبة السيولة لسنة 2020 هي 3.29 أكبر من 1 وهذا يدل على وجود رأس المال العام موجب، أي أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل.

بمعنى آخر قادرة على الدفع، كما نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت بـ 0.19 مقارنة بسنة 2019.

2- نسبة السيولة المختصرة

جدول رقم 05: نسبة السيولة المختصرة

البيان/ السنوات	سنة 2019	سنة 2020
أصول متداولة - مخزونات	1122087660.11	1330388717.47
ديون قصيرة الأجل	322117854.63	403891091.65
السيولة المختصرة	3.48	3.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت محصورة بين 0.3 و 0.5 نلاحظ من الجدول رقم (07) أن نسبة السيولة المختصرة خلال السنة 2020 هي 3.29 وهي نسبة مرتفعة ويعود الارتفاع في قيمة هذه النسبة إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار ومن أجل الوصول إلى نسبة النموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينياها، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

4-نسبة السيولة الآتية:

جدول رقم 06: نسبة السيولة الآتية

البيان/ السنوات	سنة 2019	سنة 2020
قيم جاهزة	758285166.85	1108406978.54
ديون قصيرة الأجل	322117854.63	403891091.65
السيولة الآتية	2.35	2.74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

كما سبق الإشارة فإن هذه النسبة تعد أكثر دقة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.3 ومن خلال الجدول رقم (08) نلاحظ ان نسبة السيولة الجاهزة لسنة 2020 هي 2.74 وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ما يعني ان المؤسسة احتفظت بأموال سائلة اكثر من حاجتها كما نلاحظ ان هذه النسبة ارتفعت ب 0.39 مقارنة مع سنة 2019.

4- نسبة سيولة الاصول

جدول رقم 07 : نسبة سيولة الأصول

البيان / السنوات	سنة 2019	سنة 2020
الأصول الجارية	1122087660.11	13303887717.47
مجموع الأصول	29712880053.27	3102442550.82
سيولة الاصول	0.37	0.42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوائم مالية مشتركة

نلاحظ من الجدول أن نسبة سيولة الاصول خلال سنة 2020 هي 0.42 اي اصغر مقارنة بالنسبة المرجعية 0.5 أي ان قيمة الاصول الثابتة اكبر من قيمة الأصول المتداولة ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة

الفرع الثاني : نسب التمويل

1- نسبة التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة

جدول رقم 08 : نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	سنة 2019	سنة 2020
الاموال الخاصة	26491701198.64	2698551459.17
الاصول الثابتة	1849200393.16	1772053833.35

نسبة التمويل الخاص	1.38	1.52
--------------------	------	------

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قوائم مالية للشركة

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم اكبر من النسبة المرجعية 1 هذا يعني انها تحقق مبدأ التوازن في التمويل حيث أنها من جهة تحافظ على عدم الوقوع في حد لتصرف البضائع ومن جهة أخرى لا يكون الاعتماد على الديون طويلة الاجل.

2- نسبة التمويل الخاص

جدول رقم 09: نسبة التمويل الخاص

البيان / السنوات	سنة 2019	سنة 2020
الأموال الخاصة	2568010172.69	2608105086.98
الاصول الثابتة	1849200393.16	1772053833.35
نسبة التمويل الخاص	1.38	1.47

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوائم مالية للشركة

بما أن هذه النسبة تفوق 1 فإن ذلك يعني أن كل الأصول غير جارية ممول عن طريق الأموال الخاصة وهذا يدل على وجود رأس مال العامل موجب للمؤسسة خلال سنة 2020 وهذه النسبة تدعم نتائج نسب التمويل السابقة.

3- نسبة الاستقلالية المالية:

جدول رقم 10: نسبة الاستقلالية المالية

البيان/ السنوات	سنة 2019	سنة 2020
الأموال الخاصة	2568010172.69	2608105086.98
مجموع الديون	403277880.58	494337463.84
نسبة الاستقلالية المالية	6.36	5.27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوائم مالية للشركة

الاستقلالية المالية تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بالديون، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن هذه النسبة مرتفعة خلال فترة دراسة سنة 2020 أي يوجد ضعف في الديون وتغطيتها

الأموال الخاصة بنسبة 5.27 حيث كانت هذه النسبة 6.36 سنة 2019 وانخفضت بـ 1.09 سنة 2020 وراجع ذلك لارتفاع مجموع الديون خلال هذه السنة ومنه المؤسسة معتمدة على التمويل الداخلي.

4- نسبة القدرة على السداد:

جدول رقم 11: نسبة القدرة على السداد

البيان/ السنوات	سنة 2019	سنة 2020
مجموع الديون	403277880.58	494337463.84
مجموع الأصول	2971288053.27	3102442550.82
نسبة القدرة على السداد	0.13	0.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوائم مالية للشركة.

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة المتحصل عليها خلال سنة 2020 أقل من الواحد حيث بلغت 0.15 وهي نسبة متدنية، وهذا يعني أن المؤسسة لها القدرة الكبيرة على سداد ديونها في الآجال الطويلة والمتوسطة لأن مجموع الأصول أكبر من مجموع الديون.

الفرع الثالث: نسب المردودية

1- نسبة المردودية الاقتصادية

جدول رقم 12: نسبة المردودية الاقتصادية

البيان/ السنوات	سنة 2019	سنة 2020
النتيجة الصافية	357320009.89	356201443.13
مجموع الميزانية	2971288053.27	3102442550.82
نسبة المردودية الاقتصادية	0.12	0.11

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية للشركة.

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية لسنة 2020 ضعيفة في المؤسسة وهذا راجع للارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققها.

2- نسبة المردودية المالية

جدول رقم 13: نسبة المردودية المالية

البيان/ السنوات	سنة 2019	سنة 2020
النتيجة الصافية	357320009.89	356201443.13
رؤوس الأموال الخاصة	2568010172.69	2608105086.98
نسبة المردودية المالية	0.14	0.13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

نلاحظ أن المردودية المالية في المؤسسة ضعيفة وهي في انخفاض ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة، حيث قدرت في سنة 2019 بـ 0.14 وانخفضت سنة 2020 وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تفعيل الإفصاح المحاسبي

يتم معالجة البيانات المحاسبية في مؤسسة مطاحن الحضنة على مستوى مص والمالية ولهذه المصلحة عدة أقسام نذكر منها :

- محاسبة الاستثمارات؛

- محاسبة الأجر؛

- محاسبة الجباية؛

- محاسبة المشتريات والموردين وتسيير المخزون

- محاسبة المبيعات والزبائن؛

- البنك (مقبوضات ومدفوعات).

حيث يتكفل كل قسم بمعالجة الحسابات الخاصة به ومراقبتها إذ ان فرع محاسبة الموردين يهتم بجميع الحسابات التي تخص الموردين مثل: (المواد الأولية، الخدمات ..الخ) وتسوياتها، أما فرع محاسبة الاستثمارات فيهتم بمعالجة الاستثمارات ومتابعتها، اما فرع محاسبة الزبائن فيهتم

بالمبيعات التي تتم على الحساب ومتابعة حسابات الزبائن ومعالجتها من تحصيل وترصيد للحسابات.

فعملية المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة وكأي نظام يمر بثلاث مراحل:

- مرحلة التسجيل في دفتر اليومية؛

- مرحلة الترحيل الى الدفتر الكبير؛

- مرحلة إعداد الكشوف والتقارير المالية.

أولا : مرحلة التسجيل في دفتر اليومية

هذه العملية تتم إلكترونيا عبر برنامج DLG فبعد استلام الملفات والمستندات من المصالح المختلفة والتأكد من صحتها، تأتي عملية تقييدها في دفاتر اليومية حيث يحتوي قسم المحاسبة والمالية على 12 دفتر يومي هذه الدفاتر مقسمة على الأقسام وكل قسم يهتم بتسجيل العمليات الخاصة به وهذه الدفاتر تأتي بالشكل التالي وحسب الترقيم التالي إذ يكفي الرجوع الى الرقم للحصول على التسجيلات الخاصة بكل دفتر :

- **يومية الاستثمارات : (COD01)** وهذا الدفتر خاص بتسجيل جميع مقتنيات المؤسسة من الاستثمارات والكل ما يتعلق بها من تنازل أول تحويل مثلا. .
- **يومية العمليات المختلفة : (COD12)** تسجل فيها كل العمليات التي لم تعالج في اليوميات الأخرى مثل : الكراء، فواتير الكهرباء والغاز والماء، ترصيد الـ ... TVA الخ
- **يومية التبادل بين الوحدات: (COD13)** : تسجل فيها كل العمليات المتعلقة بالتبادل بين الوحدات مثل : تبادل السلع (سميد - فرينة)
- **يومية الأجور : (COD14)** تسجل يومية الأجور كل العمليات المتأتية من مصلحة المستخدمين شهريا..
- **يومية المعالجة : (COD18)** تسجل فيه كل العمليات المتعلقة بالتحويل من نظام الى نظام المحاسبي جديد مثل التحويل من نظام SCF إلى نظام BIG .

- **يومية المخزونات: (COD02)** هذه اليومية تسجل فيها العمليات المتعلقة بالمخزونات من دخول وخروج المواد الأولية والمنتجات التامة الى المخازن وغيرها من العمليات الأخرى المتعلقة بالمخزونات.
- **يومية المشتريات: (COD03)** تسجل فيها كل العمليات المتعلقة بعمليات الشراء الخاصة بالمخزونات مثل (مواد أولية، تموينات)..الخ.
- **يومية المبيعات: (COD04)** تسجل فيه جميع العمليات الخاصة بالمبيعات للمنتجات التامة والنصف المصنعة والفضلات والمهملات... الخ..
- **يومية الصندوق مدفوعات: (COD06)** : تسجل فيه مختلف عمليات الدفع نقدا مثل :
تصليح عجلة، مصاريف الشحن والتفريغ...الخ.
- **يومية بنك الاستغلال: (COD07)** تسجل فيه جميع العمليات الخاصة بفرع الاستغلال، أي جميع العمليات التي تم تسديدها عن طريق البنك والناجمة عن طريق التموين بالمواد الأولية أو مدفوعات الخدمات...الخ
- **يومية بنك إيرادات :** (COD08) يسجل في هذا الدفتر جميع العمليات البنك الخاصة بفرع الإيرادات منها الإيرادات الواردة عن المبيعات أو أداء خدمات والتي تكون مقبوضاتها عن طريق البنك
- **يومية الحساب الجاري البريدي مقبوضات: (COD09)** تسجل فيه مقبوضات التجار الناتجة عن عمليات البيع في حالة توقف النظام البنكي

ثانيا : مرحلة الترحيل الى دفتر الأستاذ

بعد القيام بعمليات التقييد في الدفاتر اليومية وجمع البيانات وتصنيفها تأتي عملية ترحيلها إلى الدفتر الكبير وفي مؤسسة مطاحن الحضنة تكون هذه العملية الية عبر برنامج DLG وكل قسم يقوم بترصيد حساباته والتأكد من صحة التسجيلات المحاسبية للعمليات، ليتم بعدها إعداد ميزان المراجعة قبل الجرد بحيث تتم هذه العملية كل شهر من أجل معرفة الأرصدة الدائنة والمدينة ومقارنة الأصول والخصوم والتأكد من السير الحسن لكل من الأنظمة والمصالح داخل المؤسسة.

ثالثاً: مرحلة إصدار التقارير

بعد عملية الترحيل الى دفتر الأستاذ تأتي مرحلة بداية إعداد المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، وذلك عندما يبدأ كل فرع من الفروع الثلاثة (الموردين، المواد والاستثمارات، الزبائن) بوضع الحسابات الرئيسية والتي قد تم ترصيدها من قبل في جدول آخر يسمى جدول حسابات النتائج وهو بمثابة مخرجة من مخرجات النظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، حيث يقوم كل فرع بوضع الحسابات الرئيسية المكلف بها مثلاً:

- فرع محاسبة الموردين: يضع حسابات المصاريف من 60 إلى 69 التي قامت المؤسسة بإنفاقها والتي تضم استهلاكات البضائع واللوازم والخدمات، كما تضم أيضاً تسديد أجور العاملين والضرائب والرسوم التي قد تكون مديونة بها لمصلحة الضرائب والمصاريف المالية الأخرى كالفوائد البنكية.
- فرع محاسبة الزبائن: يتضمن الحسابات من 70 إلى 78 وهي الإيرادات التي حصلت عليها المؤسسة من عمليات بيع البضائع أو المنتجات، وكذا الإيرادات المالية المحصل عليها من الحسومات المقدمة ..الخ.
- فرع محاسبة المواد والاستثمارات: يضم كل حسابات المجموعة الأولى و الثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي تضم إجمالي الاستثمارات الموجودة أو التابعة للمؤسسة المنقولة، والعقارية والمواد الأولية وغيرها من الحسابات وكذا مساهمات الشركاء والديون الملقاة على عاتقها.

بعد وضع الحسابات الرئيسية في خاناتها المناسبة بجدول حسابات النتائج يقوم برنامج DLG بحساب النتائج والتي تضمها المجموعة الأولى، كحساب النتيجة المالية ح/12 و المرحل من جديد ح/11 وفي نهاية الدورة المحاسبية في 31/12 من كل سنة تقوم مصلحة المحاسبة والمالية بإعداد المخرجات الأخرى المتمثلة في الميزانية وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس المال والملاحق وتقدم إلى متخذي القرار من أجل اتخاذ قرارات سليمة معتمدين على دقة المعلومات من خلال نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة .

خاتمة:

ومن خلال ما سبق يتضح لنا ان المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على نظام المعلومات المحاسبي كأحد الأنظمة الفرعية الرئيسية في المؤسسة والتي تعتمد عليها بشكل كبير في الإفصاح المحاسبي واخراج قوائم مالية ذات مصداقية وأكثر ملائمة تساعد في عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة محل الدراسة ومن هنا نجد ان نظام المعلومات المحاسبي يلعب دورا مهما في عملية الإفصاح المحاسبي واخراج قوائم مالية أكثر ملائمة وموثوقة.

الخاتمة

الخاتمة:

- تبين لنا من خلال تناولنا لهذا الموضوع أن نظام المعلومات المحاسبي، له أثره على الإفصاح المحاسبي وهو ما تطرقنا إليه في دراستنا لحالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة حيث حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية الذي تنص على "ما هو دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل الإفصاح المحاسبي بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة"؟ ولهذا قمنا بتخصيص فصلين الأول نظري وفصل ثاني تطبيقي، وهذا انطلاقاً من الفرضيات الأساسية، والذي تبين لنا أنه من المواضيع الهامة التي لها انعكاسات مباشرة على قرارات الأطراف الداخلية والخارجية المهمة بالقوائم والتقارير المالية، كون هذه الأخيرة ترتبط جودتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية المتضمنة فيها.

وفي مجال مهنة المحاسبة نجد أن مصطلح المعلومات المحاسبية أصبح متداول بشكل كبير في الكثير من الأبحاث التي ترى أنه من الضروري النظر إلى المحاسبة من أبعاد متنوعة ومجالات مختلفة بشكل متكامل، فالمعلومات المحاسبية هي عبارة عن ناتج (مخرجات) نظام المعلومات المحاسبي في شكل تقارير وقوائم مالية، تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب حول الوضع المالي للمؤسسات.

نتائج اختبار فرضيات البحث:

انطلاقاً من طريقة معالجة إشكالية الدراسة والتي جمعت بين الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية الخاصة باختبار الفرضيات كما يلي:

✓ **الفرضية الأولى** : يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية الرئيسية في المؤسسة والتي تعتمد عليه بشكل كبير في الإفصاح المحاسبي، ومنه هذه الفرضية تحققت وذلك من خلال أن الجانب المحاسبي هو الأهم يتم على أساسه تبين مسار العمليات والأحداث الاقتصادية التي تحدث في مختلف المصالح التابعة للمؤسسة.

✓ **الفرضية الثانية :** تنص على أن القوائم المالية تكون أكثر ملائمة وموثوقية، عندما يكون نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة فعال، هذه الفرضية قد تحققت وذلك من خلال تزويده للإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم وهو ما يساعد على الإفصاح المحاسبي

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها:

- ✓ جودة المعلومات المحاسبية معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها تستخدم للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
- ✓ المعلومات المحاسبية هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي يتم الإفصاح عنها في الكشوفات المالية لاستخدامها في إدارة مشاريع المؤسسة، كما تتوافق فعالية هذه المؤسسة على مدى توفر هذه المعلومات.
- ✓ تكون المعلومات المحاسبية ملائمة في الكشوفات المالية بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون موثوقة عندما تكون دقيقة وخالية من الأخطاء.
- ✓ نظام المعلومات المحاسبية القلب النابض الذي يضح المعلومات المحاسبية للأطراف الداخلة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وكذا للأطراف الخارجية.
- ✓ تهدف الكشوفات المالية إلى تقديم معلومات حول التغير في الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تساعدهم على اتخاذ القرارات.
- ✓ يتم إعداد الكشوفات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة وعلى أساس الاستحقاق في المحاسبة أي أن الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها.
- ✓ يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، في حين ترك حرية الاختيار للمؤسسة بإمكانية تقديم حسابات النتائج حسب الوظيفة في الملحق وهذا ما ينطبق على المؤسسة محل الدراسة.

✓ لكي يتم فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة يجب أن تقوم المؤسسة بإعداد الملحق التي توضح فيه مختلف المعلومات التي لم يتم ذكرها في تلك الكشوفات وكذا تقديم التبريرات اللازمة.

✓ تلجأ المؤسسات إلى تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها زيادة درجة الملائمة والموثوقية في الكشوفات المالية، ويتوجب على المؤسسة الإفصاح عن ذلك في الملحق بشكل مفصل.

✓ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي احد الأنظمة الفرعية الرئيسة في المؤسسة التي تساعد في تفعيل الإفصاح المحاسبي واستخراج القوائم المالية أكثر ملائمة ومصداقية تساعد في عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة.

التوصيات:

✓ يستحسن توظيف محاسبين عن طريق التوظيف الخارجي ذو كفاءة لملأ الوظائف الشاغرة خاصة مصلحة المحاسبة .

✓ من الأفضل تكوين المستعملين لنظام المعلومات المحاسبية المتقدمة وذلك لتفادي التأخر في إعداد الكشوفات المالية وكذلك تفادي الأخطاء والنواقص فيها.

افاق الدراسة:

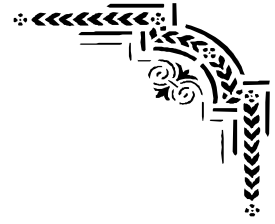
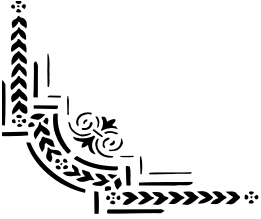
بالرغم من صعوبة تبيان ذلك إلا أنه يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة بـ:

✓ دور الإفصاح المحاسبي في الكشوفات المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية .

✓ دور المعلومات المحاسبية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ المعيار المحاسبي الدولي الأول وتأثيره على جودة الكشوفات المالية.

قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. زياد هاشم يحي السقا وقاسم محسن إبراهيم الحبيطي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.
2. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الأزاريطة، الاسكندرية، 2009.
3. حمزة فياض رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.
4. نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية و تحليلها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
5. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، 2007.
6. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
7. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، اشترك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.

المجلات:

1. ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 32، بغداد، 2012.
2. بوغليطة إلهام، أهمية و دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، العدد 13، 2013.
3. حسان قيطيم وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 29، العدد 1، 2007.

4. زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) مجلة الباحث، العدد 07، 2009.

المذكرات والأطروحات:

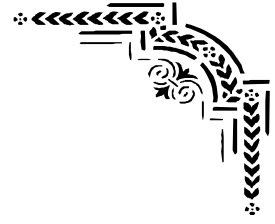
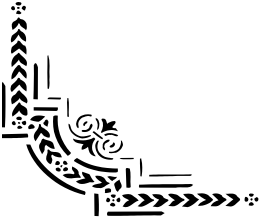
1. عمارة عبد الرؤوف، دور المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.
2. هروال محمد أنور، دور النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
3. طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، باتنة، 2008/2009.
4. حسين، عبد الجليل آل غزوي: حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعاملات المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
5. بسام محمود أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة في المحاسبة و التمويل، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ماي 2003.

الملتقيات والمنشورات:

1. صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود (أسباب التباين وتقييم التناسق)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي بالوادي.
2. جودي محمد رمزي: اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، يومي 06-07/05/2012.

3. محمد أبو نصار وآخرون، أهمية التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان، بحث مقدم لملتقى (إدارة المعرفة في العالم العربي)، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004 .
4. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، 2007.

قائمة الملاحق



FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	4-Journal des ventes
PIECE	25
FOLIO	12
DATE	28/12/21
REFERENCE	F7039
LIBELLE	VENTE DU JOURNEE DU 28/12/2021

COMPTE	LIB. COMPTE	AUXILIAIRE	UNITE	DEBIT	CREDIT
4111000	CLIENTS AU COMPTANT PRIVES	G1063/28	57F	320 609,80	
7016023	ISSUES SON VRAC BLE DUR		57F		269 420,00
4452000	T.V.A. COLLECTTE SUR BIENS		57F		51 189,80
TOTAL GENERAL				320 609,80	320 609,80

COMPTE:4111000-CLIENTS AU COMPTANT PRIVES

AUXILIAIRE:G1063/28-FERRADI RABAH

DECEMBRE 2021

DATE	JOURNAL	FOLIO	PIECE	COMPTE	AUXILIAIRE	UNITE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	LETTRAGE
01/12/21	4	12	01	4111000	G1063/28	57F		ETAT DES SOLDE DES CLIENTS DU 01/12/2021		34 619,20	
08/12/21	8	12	10	4111000	G1063/28	57F		FERRADI RABAH		820 000,00	
08/12/21	4	12	08	4111000	G1063/28	57F	F6602	VENTE DU JOURNEE DU 08/12/2021	812 500,00		
26/12/21	4	12	23	4111000	G1063/28	57F	F6990	VENTE DU JOURNEE DU 26/12/2021	875 000,00		
26/12/21	8	12	35	4111000	G1063/28	57F		FERRADI RABAH		875 000,00	
28/12/21	8	12	39	4111000	G1063/28	57F		FERRADI RABAH		350 000,00	
28/12/21	4	12	25	4111000	G1063/28	57F	F7039	VENTE DU JOURNEE DU 28/12/2021	320 609,80		
31/12/21	4	12	49	4111000	G1063/28	57F		ETAT DES SOLDE DES CLIENTS DU 31/12/2021	71 509,40		
TOTAL (8) MOUVEMENTS du 01/12/21 au 31/12/21									2 079 619,20	2 079 619,20	
CUMULS AU 31/12/21									2 079 619,20	2 079 619,20	
SOLDE AU 31/12/21										0,00	

905

2021-12-28

FERRADI RABAH
LOCALE N°1 RUE BBA

COMMUNE DE M'SILA
M'SILA

Operation N° : FJB2136272831307

AVIS DE DEBIT

Conformément à vos instructions, nous débitons votre compte du montant de l'opération suivante

VIREMENT EMIS EN FAVEUR DE MONTANT DU VIREMENT:
Fund Transfer from - 905000014130039 - to - 904000599030001 000.00 DZD
904000599030001
COMMISSION SUR VIREMENT 300 DZD
~~TRANSFERENCE DE COMPTES~~ 57 *AU DEBIT DE VOTRE COMPTE DZD
905000014130039 350,000.00 DZD
DATE DE VALEUR: 2021-12-28

VISA

SALUTATIONS DISTINGUEES

Agence : 904
Date : 2021-12-28

2021 ديسبر 28

Fund Transfer from - 905000014130039 - to - 904000599030001

Operation N° : FJB2136272831307

AVIS DE CREDIT

Nous avons l'honneur de vous informer que nous créditons votre compte de l'opération suivante

NUMERO DE COMPTE *MONTANT DE CREDIT*
904000599030001 350,000.00 DZD
*VIREMENT RECU DE : FERRADI RABAH
DATE DE VALEUR: 2021-12-28

VISA

SALUTATIONS DISTINGUEES

2021 ديسبر 28



م.ع.ا.ش.ذ.أ الشركة التابعة للحبوب - قسنطينة -
المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة

EPE SPA Filial Céréales Constantine

Complexe Industriel et Commercial Hodna M'sila

RC:98B0322044-10/28 NIF:09984303220448819025 NIS:099843010244822 ART:28019103988
LOCAL N° 01 ROUTE B.B.A M'SILA TEL: 035 35 92 97/98 FAX: 035 35 92 90
email: eriadmsila@yahoo.fr/ cic_el_hodna@agrodiv.dz

BON DE LIVRAISON CLIENT : 07039

Du : 28/12/2021

Mode de règlement: VERSEMENT-

DOIT:

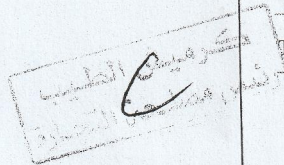
G1063/28- FERRADI RABAH
VENTE GROS DE LEGUMES SECS ET PRODUITS MEUNIERES
LOCAL N°D ZONE URBAINE ROT BISKRA CLASSE 139
COMMUNE 33 BOUSSAADA MSILA
A.L.:28200579688
M.F.:198282001969148
R.C.:17A2875460-00/28
NIS:199828200196903

ARTICLE	DESIGNATION	QNT	UNITE	PRIX U.	TOT. HT	%REM
171201	SON (Blé Dur) VRAC	141,80	QX	1 900,00	269 420,00	

Arrêtée le présent bon de livraison à la somme de:
TROIS CENTS VINGT MILLE(S) SIX CENTS NEUF DINAR(S) ET QUATRE-
VINGT CENTIME(S)

TOT.HT	269 420,00
NET HT	269 420,00
TVA:	51 189,80

NET PA YER: 320 609,80





م.ع.الش.ذ.أ الشركة التابعة للحبوب - قسنطينة -
المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة.

EPE SPA Filial Céréales Constantine

Complexe Industriel et Commercial Hodna M'sila

RC:98B0322044-10/28 NIF:09984303220448819025 NIS:099843010244822 ART:28019103988

LOCAL N° 01 ROUTE B.B.A M'SILA TEL: 035 35 92 97/98 FAX: 035 35 92 90

email: eriadmsila@yahoo.fr/ cic_el_hodna@agrodiv.dz

FACTURE CLIENT : 07039

Du : 28/12/2021

Mode de règlement: VERSEMENT-

DOIT:

NC: 06 Du 08/12/2021

G1063/28- FERRADI RABAH
VENTE GROS DE LEGUMES SECS ET PRODUITS MEUNIERES
LOCAL N°D ZONE URBAINE ROT BISKRA CLASSE 139
COMMUNE 33 BOUSSAADA MSILA
A.L:28200579688
M.F.:198282001969148
R.C.:17A2875460-00/28
NIS:199828200196903
N° TEL:0673 71 89 89

ARTICLE	DESIGNATION	QNT	PRIX U.	UNITE	TOT. HT
171201	SON (Blé Dur) VRAC	141,80	1 900,00	QX	269 420,00

Arrêtée la présente facture à la somme de:
TROIS CENTS VINGT MILLE(S) SIX CENTS NEUF DINAR(S) ET QUATRE-
VINGT CENTIME(S)

TOT.HT	269 420,00
NET HT	269 420,00
TVA:	51 189,80

NET PAYER: 320 609,80

المسيلة في:

رقم:/.....

إلى السيد:

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التبرص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: المحاسبة والمالية تخصص: محاسبة و جباية محفظة
فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تبرصهم الميداني بمؤسستكم.
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	فقايد سارة	171735087593	201094012	
02	حليثيم مياركة	171735081905	200328466	
عنوان المذكرة: دور تنظيم المعلومات المحاسبية في تفعيل القطاع المحاسبي				
دراسة حالة -				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)		هيئة التبرص (الإمضاء والختم)		رئيس القسم (الإمضاء والختم)
 د. يعار عبد الحكيم		 مديرية المحاسبة والمالية		 د. يعار عبد الحكيم



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

Unité:

Faculté:

Département:

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة)*: **حليمة حياركة** المولود(ة) بتاريخ: **09-12-1995** بـ **المسيلة**

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: **328466** الصادرة بتاريخ: **21-04-2016** عن: **أولادهاقي**

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: **هياكلية ومحاسبية** تخصص: **محاسبة وحياطة** خلال السنة الجامعية: **2019/2021**

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: **دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل**

الإفصاح المحاسبي

Unité:

Faculté:

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: **2021/05/20**

Unité:

التوقيع و البصمة

Unité:

Faculté:

Département:

Unité:



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

المطلوب (ة): *فأيد سارة* المولود(ة) بتاريخ: 1997/09/19 ب. المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 1094912 الصادرة بتاريخ: 19/08/1992 عن دائرة حمام الفلحة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: محاسبة تخصص: محاسبة وجباية متهمة خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل

الإفصاح المحاسبي"

أصح بشرفي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/22

التوقيع و البصمة

الملخص:

توصلت الدراسة الى أن ابراز الجوانب النظرية للموضوع والمتعلقة بمفاهيم نظام المعلومات المحاسبية وكذا لمفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبية ومحاولة الربط نظريا بينهما.

كما هدفت هذه الدراسة الى اسقاط الجانب النظري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية حيث ارتبطت الحدود المكانية في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، فتطرقنا الى واقع نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ومختلف مصالحها، بالإضافة الى التطرق الى مخرجات النظام والمتمثلة في القوائم المالية والكشوف المالية الختامية ومدى مصداقيتها وتوفرها على معايير الإفصاح المالي والمحاسبي.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المعلومة المحاسبية

Abstract:

The study aimed to highlight the theoretical aspects of the subject related to the concepts of the accounting information system, as well as to the concepts related to accounting disclosure and to try to link them theoretically.

This study also aimed to drop the theoretical aspect in the Algerian economic institution, where the spatial boundaries in the Hodna Mill Corporation were linked to Al-Masila, so we touched on the reality of the accounting information system in the institution and its various interests, in addition to addressing the system's outputs represented in the financial statements and final financial statements and the extent of their credibility and availability on the Financial and accounting disclosure standards.

Key words: accounting information system, accounting disclosure, financial statements, accounting information